

مُقَدِّمَةٌ

١

هذه قصة ممارستي المسؤولية في عهد الرئيس الياس سركيس، عبر ثلثي عهده. كان دخولي معترك المسؤولية فوقياً: من باب رئاسة الحكومة.

وكانت بطاقة دخولي هذا المعترك صداقتي مع الرئيس الياس سركيس، والتي تولدت عن ممارسة مشتركة للمسؤولية في تطبيق برنامج جذري للإصلاح المصرفي، هو من موقعه حاكماً لمصرف لبنان، وأنا من موقعي، رئيساً للجنة الرقابة على المصارف في نهاية الستينات.

فكانت التجربة المشتركة والثقة المتبادلة لحمة تلك الصداقة وسداها. لذا يمكن اعتبارها أقرب إلى الصداقة المهنية منها إلى الصداقة الشخصية.

دخلتُ معترك المسؤولية العامة من خارج حلبة الاحتراف السياسي. وأنا أزعّم أنني مارست السياسة من موقع المسؤولية في الحكم من غير أن أحترفها. أما المحترف السياسي، في قاموسي، فهو ذلك الذي يعمل للوصول إلى الحكم إذا كان خارجه، وللبقاء فيه إذا كان داخله، وللعودة إليه إذا خرج أو أُخرج منه.

لا مثلبة في ذلك مبدئياً، ولا غضاضة. مع ذلك فأنا أزعّم أنني لم أتحوّل إلى محترف سياسي بهذا المعنى. ولم يكن عزوفي لعلة في الاحتراف السياسي، وإنما لعلة في النظام السياسي، كما هو مطبق في لبنان.

لم يطل بي المقام في سدة رئاسة الحكومة قبل أن أكتسب من التجربة حكمة لازمتني طوال تمرّسي بالمسؤولية، وهي: «إن المسؤول يبقى قوياً إلى أن يطلب أمراً لنفسه».

يوم يكون للمسؤول مأرب، فإن ذلك المأرب يغدو مكمّن ضعفه. ذلك لأن ما يطلب لنفسه - سواء كان الوصول إلى الحكم أو البقاء فيه أو العودة إليه - يغدو بمثابة الثمن. فإذا ما أعطيه كان عليه أن يعطي مقابله. والمقابل في منطوق الحكم والمسؤولية قد يكون غالباً... أقله التجرد الذي يلازم الاحتساب.

السياسة، في أي نظام ديمقراطي، هي مهنة. وليس عيباً ولا غريباً أن تكون السياسة مهنة ويكون لها ممتنون. فكما في الطب أطباء، وفي الحقوق محامون، وفي الهندسة مهندسون، وفي الصحافة محررون ومعلقون، وفي المدرسة معلمون، كذلك يجب أن يكون في السياسة سياسيون. أولئك هم المحترفون.

الأمر يبدو بديهياً، ولكن معنى الاحتراف لا يستقيم من غير إجابة على بعض الأسئلة التي تستثيرها المقارنة بين العاملين في المضممار السياسي والعاملين في سائر الميادين.

هل الاحتراف السياسي اختصاص؟ قلّ بين السياسيين من هم من ذوي الاختصاص بالمعنى الجامعي أو العلمي أو التقني. ثم كيف يمكن أن تكون الممارسة السياسية اختصاصاً جامعياً أو علمياً وهي التي يفهمها أهلها بأنها فن الممكن. إلى ذلك، كيف يمكن أن تكون الممارسة السياسية اختصاصاً وهي كثيراً ما تنطلق من فكرة أو عقيدة معينة، ولو كانت كذلك - أي لو كانت اختصاصاً - لكانت العقيدة السياسية واحدة، وهي التي تُملئها حقائق العلم أو قوانينه، ولكان الفكر واحداً وهو الذي يحدده حكم الاختصاص، ولانتظم السياسيون في حزب واحد.

هل يستوجب الاحتراف السياسي التفرغ؟

نظرة سريعة في هويات الأسماء التي تملأ الأسماع والأبصار في شتى أرجاء المعمورة تبتك أن الاحتراف في السياسة لا يعني التفرغ بالضرورة. فهذا طبيب يمتهن السياسة ويحتفظ بعيادته، وهذا محام يمارس السياسة ويحتفظ بمكتبه، وهذا أستاذ جامعي يتعاطى السياسة ويحتفظ بمقعده الأكاديمي، وهذا نقابي يزاول العمل السياسي ويواصل نشاطه النقابي. هؤلاء جميعاً وأمثالهم يمارسون السياسة إلى جانب أولئك الذين يتفرغون لها في مواقع حزبية أو على مقاعد نيابية أو في مناصب وزارية أو ما شابه.

وهكذا فإن الاحتراف السياسي ليس اختصاصاً علمياً ولا هو تفرغ في الممارسة.

لعل القاسم المشترك بين السياسيين والذي يتميز به الاحتراف السياسي هو السلوكية والمنحى وليس المضمون في التفكير والتحرك. فالمحترف السياسي هو في نهاية التحليل طالب حكم، ساعٍ للسلطة، ولو قضى أي منهم حياته كلها في جانب

المعارضة للحكم . ولا يغير من هذه الحقيقة تباين الغايات من الوصول إلى السلطة، بين من يبغى السلطة للسلطة أو للمنفعة وهو الوصولي، وبين من يبغى السلطة لتحقيق مشروع سياسي وهو المبدئي .

فالمحترف السياسي هو إذن ببساطة ذلك الذي يسعى إلى الحكم، وإذا كان في الحكم فهو الذي يسعى إلى البقاء فيه، وإذا ما خرج أو أخرج من الحكم فهو الذي يسعى إلى العودة إليه .

ليس في هذا القول ما يقصد منه الشريب . فالمحترف في السياسة محمود بقدر ما هو شريف في قصده، نزيه في ممارسته، وهو مذموم بقدر ما هو نفعي أو انتهازي في دوافعه، ومنحرف أو وصولي في مسلكه .

ومع أن الاحتراف السياسي لا يعني بالضرورة التفرغ المطلق للعمل السياسي، وليس في التفرغ مثلبة، ولكنه في لبنان انحدر البعض إلى مستوى التعيش والارتزاق وبالتالي الوصولية والنفعية والاستزلام والتبعية . وبعضهم تتجلى على حياتهم مظاهر حدائث النعمة . فتعجب كيف هبطت عليهم الثروة .

وتساءل ما إذا كانت هذه الظاهرة هي من أسباب الأزمة أم من نتائجها؟

إننا نرفض ما وصل إليه الاحتراف عند كثيرين من أذعائه، عند أولئك الذين أضحي الاحتراف في مفهومهم، في زمن الطفيلية، مرادفاً للتعيش على السياسة، للارتهان إلى حب السلطة للسلطة ولو على حساب وحدة المجتمع ومصير الإنسان فيه، وللارتهان إلى مصادر القرار في الخارج ولو كانت معادية لمصير الوطن والأمة .

في ظل الأنظمة الديمقراطية الحقيقية، يخضع العاملون في الحقل العام للحساب السياسي على درجات، أقلها: أولاً أمام قواعد الحزب الذي يعمل هؤلاء من خلاله، ثانياً أمام الرأي العام من خلال وسائل الإعلام كما من خلال الاحتكاك المباشر مع الجماهير، ثالثاً أمام الناخبين كلما حل استحقاق الانتخابات للمجالس التمثيلية .

هذه المحاور للمحاسبة الديمقراطية ما كانت يوماً مكتملة الفعالية في لبنان، اللهم إلا في الصحافة، وجاءت الأزمة الوطنية الكبرى، بما رافقها من ظروف وما أفرزت من معطيات، لتعطل بعضها وتوهن بعضها الآخر .

فلا عجب، في ظل هذه الظروف، إذا أثرنا ألا نحسب أنفسنا في عداد محترفي السياسة .

سليم الحصن